الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية وأثره على تحسين الخدمات العامة: دراسة تحليلية لتجربة المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

د. جلال حسن حسن عبد الله

كليات الخليج – السعودية

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث إشكالية الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، مسلطاً الضوء على الدور الجوهري للتشريعات في تحسين جودة الخدمات العامة وتيسير وصول المستفيدين إليها، وذلك في ظل الطموحات الكبيرة التي رسمتها رؤية المملكة 2030 للتحول الرقمي الشامل وبناء حكومة ذكية وفعالة.

وينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين: يستعرض **المبحث الأول** التطور التاريخي والمفاهيمي للحكومة الإلكترونية والإدارة العامة الرقمية، مبرزاً مستويات التحول التي شهدتها المملكة من مجرد نشر المعلومات إلى تقديم خدمات تفاعلية وتكاملية.

ويحلل المبحث الثاني المنظومة التشريعية القائمة، متضمناً قراءة نقدية لنظام التعاملات الإلكترونية، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، مع تقييم مدى كفايتها لمواكبة القفزات التقنية المتسارعة والدور التنظيمي لهيئة الحكومة الرقمية.

ويشخص البحث جملة من التحديات القانونية التي تواجه التطبيق العملي، وأبرزها: إشكاليات حماية الخصوصية وأمن البيانات في البيئة الرقمية، والاعتراف القانوني الكامل بالتوقيع الإلكتروني في كافة المعاملات، والمسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الأنظمة التقنية، فضلاً عن تحديات الفجوة الرقمية والتكامل التقني والتشريعي بين الجهات الحكومية المختلفة.

ويخلص البحث إلى ضرورة الانتقال من التنظيم المجزأ إلى إطار تنظيمي متكامل يواكب آفاق المستقبل. **ويوصي المشرع السعودي** بتبني مبدأ "الخصوصية بالتصميم" كركيزة أساسية، وتحديث التشريعات لتعالج التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية، مع تعزيز آليات الشفافية والمساءلة والرقابة لضمان بناء بيئة رقمية حكومية آمنة وموثوقة، بما يسهم في تحقيق ريادة المملكة عالمياً في مجال الحكومة الرقمية.

الكلمات المفتاحية : الحكومة الإلكترونية، التحول الرقمي، الخدمات العامة، حماية البيانات، رؤية 2030.

The Legal Framework for E-Government and its Impact on Improving Public Services: An Analytical Study of the Kingdom of Saudi Arabia's Experience in Light of Vision 2030

Dr. Galal Hassan Hassan Abdalla

Abstract:

This research examines the legal framework for e-government in the Kingdom of Saudi Arabia, highlighting the essential role of legislation in improving the quality of public services and facilitating user access, within the context of the ambitious goals set by Saudi Vision 2030 for comprehensive digital transformation and the building of a smart and efficient government.

The research is divided into two main sections: The first reviews the historical and conceptual development of e-government and digital public administration, highlighting the levels of transformation witnessed by the Kingdom—from mere information dissemination to providing interactive and integrated services.

The second section analyzes the existing legislative framework, providing a critical review of the Electronic Transactions Law, the Personal Data Protection Law, and the Anti-Cyber Crime Law, while evaluating their adequacy in keeping pace with rapid technological leaps and the regulatory role of the Digital Government Authority.

The study identifies a set of legal challenges facing practical application, most notably: privacy protection and data security issues in the digital environment, full legal recognition of electronic signatures across all transactions, legal liability for errors resulting from technical systems, as well as challenges related to the digital divide and the technical and legislative integration among various government entities.

The research concludes with the necessity of moving from fragmented regulation to an integrated regulatory framework that aligns with future prospects. It recommends that the Saudi legislator adopt the "Privacy by Design" principle as a fundamental pillar, update legislation to address emerging technologies such as Artificial Intelligence and Smart Contracts, and enhance mechanisms for transparency, accountability, and oversight to ensure a secure and reliable digital government environment, contributing to the Kingdom's global leadership in the field of digital governance.

Keywords: E-Government, Digital Transformation, Public Services, Data Protection, Saudi Vision 2030.

المقدمــة

يشهد العالم المعاصر تحولاً جذرياً في كافة مناحي الحياة بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي أعادت تشكيل بنية الاقتصادات والمجتمعات وأساليب الإدارة العامة. هذا التحول الرقمي لم يعد مجرد خيار تقني، بل ضرورة حتمية تفرض نفسها على الحكومات الساعية لتحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين(OECD، 2020).

وفي قلب هذا التحول، برز مفهوم "الحكومة الإلكترونية" كأداة استراتيجية حيوية تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين بفاعلية وشفافية. إن الانتقال من النموذج البيروقراطي التقليدي إلى حكومة رقمية متطورة يتطلب إطاراً قانونياً وتنظيمياً محكماً يضمن سلامة هذا التحول واستدامته (أبو زيد، 2019).

وفي هذا السياق، خطت المملكة العربية السعودية خطوات متسارعة نحو تبني التحول الرقمي كركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات "رؤية 2030" الطموحة، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي ووطن طموح (المملكة العربية السعودية، 2016). فقد أدركت هذه الرؤية أن التحول الرقمي ليس مجرد تحديث تقني، وإنما استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة عمل الحكومة وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

انطلقت رؤية المملكة 2030 مدركةً أن الانتقال من النموذج البيروقراطي التقليدي إلى حكومة رقمية مرنة ومبتكرة لم يعد خياراً، بل ضرورة حتمية لتعزيز التنافسية العالمية وتحسين جودة الحياة. وتهدف الحكومة بحلول عام 2030 إلى تقديم خدمات رقمية متكاملة وسلسة تضع المواطنين والمقيمين والشركات في مركز عملية التقديم، بطموح يسعى لوضع المملكة العربية السعودية ضمن أفضل 3 دول في العالم في مجال نضج الحكومة الرقمية (المنصة الوطنية، 2025).

ويعد برنامج التحول الوطني، كأحد أهم برامج تحقيق الرؤية، المحرك الأساسي لتطوير العمل الحكومي وتمكين القطاع الخاص من خلال تسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل ("Vision 2030 in Saudi Arabia"، 2025). هذا البرنامج يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

تعزيز التنافسية التجارية من خلال استخدام النظام البيئي الرقمي، وتحقيق التحول الرقمي عبر دمج التقنيات الرقمية في العمليات والقرارات الحكومية، ورفع كفاءة وإنتاجية الحكومة الرقمية("Digital Government Strategy 2023-2030 "، 2024).

لقد أثمرت الجهود الوطنية عن إنجازات لافتة، حيث أصبحت غالبية الخدمات الحكومية تُقدم اليوم عبر منصات إلكترونية متطورة، مما أسهم في تحقيق كفاءة تشغيلية عالية وتوفير الوقت والجهد على المستفيدين (المنصة الوطنية، 2025). هذا التطور المتسارع من مجرد نشر للمعلومات إلى تقديم خدمات تفاعلية وتكاملية، يرتكز على بنية تحتية تقنية قوية واستراتيجيات وطنية واضحة تقودها هيئة الحكومة الرقمية التي تأسست عام 2021 لتكون المرجع الوطني في شؤون الحكومة الرقمية (ويكيبيديا، 2021).

وقد برزت هيئة الحكومة الرقمية كجهة مختصة بكل ما يتعلق بالحكومة الرقمية، وتهدف إلى تنظيم أعمال الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية، من أجل الوصول إلى حكومة رقمية استباقية ومُبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية ذات كفاءة عالية، وتحقيق التكامل في مجال الحكومة الرقمية بين كافة الجهات الحكومية (المنصة الوطنية، 2025). كما تقوم الهيئة برفع تقارير ربع سنوية عن مدى تقدم والتزام الجهات الحكومية بالمعايير الخاصة بمؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر من الأمم المتحدة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2021).

إن هذا التحول الواسع والمترابط للخدمات العامة إلى الفضاء الرقمي، يفرض بالضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي مواكب، يتسم بالمرونة والوضوح والقدرة على مواجهة التحديات المستجدة. فحماية البيانات الشخصية، وضمان الأمن السيبراني، وتحديد حجية التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، ووضع أسس واضحة للمسؤولية القانونية عن الأخطاء الرقمية، لا تمثل مجرد ضرورات تقنية، بل هي ضمانات قانونية أساسية لتعزيز الثقة في البيئة الرقمية الحكومية وضمان استدامتها وحماية حقوق كافة الأطراف (المملكة العربية السعودية، 1428هـ).

وتشير التقارير الحديثة إلى النجاحات المحققة في هذا المجال، حيث حققت منصة أبشر الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية المركز الأول بين المنصات الوطنية في تقرير هيئة الحكومة

الرقمية لعام 2025 الذي يقيس نضج التجربة الرقمية ("منصة أبشر تتصدر المركز الأول"، 2025). كما أعلنت هيئة الحكومة الرقمية السعودية نتائج مؤشر نضج التجربة الرقمية لعام 2025، بعد تقييم شامل لـ 50 منصة رقمية وفق أربعة مناظير رئيسة تضمنت 20 محوراً، شملت رضا المستفيدين، وتجربة المستخدم، والتعامل مع الشكاوى، والتقنيات والأدوات ("الحكومة الرقمية السعودية تُعلن"، 2025).

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في دراسة مدى كفاية وفعالية الإطار القانوني والتنظيمي القائم للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وقدرته على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، وضمان تحقيق التحول الرقمي الشامل للخدمات العامة على نحو يوازن بين الكفاءة التشغيلية وحماية حقوق المستفيدين، وذلك في سياق الأهداف الطموحة لرؤية 2030.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المملكة في مجال الحكومة الرقمية، إلا أن هذا التحول السريع يطرح تحديات قانونية وتنظيمية معقدة. تتمحور الإشكالية حول الفجوة المحتملة بين سرعة التطور التقني ومرونة الاستجابة التشريعية، مما يستدعي تقييماً شاملاً للمنظومة القانونية الحالية لتحديد نقاط القوة والضعف وتقديم رؤية مستقبلية لتطويرها. وينطلق البحث من التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى فعالية الإطار القانوني الحالي للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية في تحسين الخدمات العامة ومواجهة التحديات الناشئة عن التحول الرقمي في ضوء رؤية 2030؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية يسعى البحث للإجابة عليها، وهي:

1. ما هي طبيعة المنظومة التشريعية والتنظيمية التي تحكم أعمال الحكومة الإلكترونية في المملكة، وما مدى كفايتها لمواكبة المستجدات التقنية؟
2. إلى أي مدى نجحت التطبيقات والمنصات الرقمية الحكومية (مثل أبشر، نافذ، إيجار) في تحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين؟

3. ما هي أبرز التحديات القانونية التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني، وحجية المستندات الرقمية، والمسؤولية القانونية عن الأخطاء الإلكترونية؟
4. كيف يمكن تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية، وضمان الوصول العادل للخدمات، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في البيئة الرقمية؟
5. ما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الحكومة الرقمية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التجربة السعودية؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا حيويًا ومحوريًا يقع في صلب استراتيجية التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 الطموحة. فهو لا يقتصر على مجرد رصد الإنجازات التقنية، بل يغوص في تحليل الأساس القانوني الذي تقوم عليه الحكومة الإلكترونية، وهو الركيزة الضامنة لنجاح واستدامة هذا التحول. وتتجلى أهميته في الحاجة الملحة لتقييم المنظومة التشريعية الحالية ومدى قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، مما يساهم في سد أي فجوات قانونية قد تعيق التقدم. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج التحديات القانونية المستجدة التي أفرزها التحول الرقمي، مثل حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، وتحديد حجية التعاملات الإلكترونية، ووضع قواعد واضحة للمسؤولية القانونية، وهي جميعها قضايا جوهرية لتعزيز ثقة المستفيدين. وعبر استعراضه للتجارب الدولية الرائدة، يقدم البحث رؤى قيمة ودروسًا مستفادة يمكن أن تساهم في تطوير الإطار التنظيمي السعودي، وتقديم توصيات عملية لصناع القرار والجهات التشريعية والتنفيذية.

أهداف البحث:

يسعى هذا العمل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة التي ترسم ملامح دراسة شاملة وعميقة للإطار القانوني للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. يهدف البحث

بشكل أساسي إلى تحليل وتقييم المنظومة التشريعية والتنظيمية الحالية، وقياس مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق مستهدفات رؤية 2030. كما يهدف البحث إلى استعراض التطبيقات العملية الناجحة للحكومة الإلكترونية في المملكة، من خلال دراسة منصات رائدة لتقييم أثرها الإداري والقانوني. ويتجاوز ذلك إلى تحديد وتشخيص أبرز التحديات القانونية التي تواجه هذا التحول، بما في ذلك إشكاليات حماية الخصوصية وأمن البيانات، وحجية التوقيعات الرقمية، والمسؤولية المترتبة على أخطاء الأنظمة الإلكترونية. ومن خلال دراسة مقارنة لتجارب دولية متقدمة، يهدف البحث إلى استخلاص الدروس المستفادة. ويكمن الهدف النهائي في الخروج بنتائج واضحة وتقديم توصيات عملية لصناع القرار، ترمي إلى تطوير إطار قانوني وتنظيمي متكامل ومستقبلي.

منهج البحث:

يتبنى هذا البحث منهجًا تكامليًا لتحقيق أهدافه. يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج التحليلي، والذي يتجلى في تفكيك وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية. وإلى جانب ذلك، يستعين البحث بالمنهج الوصفي في استعراض التطور التاريخي لمفهوم الحكومة الإلكترونية في المملكة، وتوضيح أبعادها ومستويات التحول الرقمي. كما يوظف البحث المنهج المقارن بشكل واضح من خلال تخصيص جزء لدراسة تجارب دولية رائدة مثل الإمارات العربية المتحدة وإستونيا وسنغافورة، وذلك بهدف استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساهم في تطوير التجربة السعودية. هذا التكامل بين المناهج التحليلية والوصفية والمقارنة يمكّن البحث من تقديم رؤية شاملة وعميقة.

خطة البحث:

تمضي الدراسة وفق خطة منهجية محكمة تبدأ بمبحثين رئيسيين. يتناول **المبحث الأول** الإطار النظري والقانوني للحكومة الإلكترونية في المملكة. يركز **المطلب الأول** على ماهية الحكومة الإلكترونية وأسسها النظرية. أما **المطلب الثاني** فيتعمق في تحليل المنظومة التشريعية للحكومة الإلكترونية. ويخصص **المبحث الثاني** لدراسة التطبيقات العملية

والتحديات القانونية. يستعرض **المطلب الأول** المنصات الحكومية الرائدة ويشخص التحديات القانونية في التطبيق. بينما يتناول **المطلب الثاني** ضمانات الجودة والآفاق المستقبلية، حيث يناقش آليات حماية حقوق المستفيدين ويقدم دراسة مقارنة لتجارب دولية، ليخلص إلى اقتراح إطار تنظيمي مستقبلي. وأخيراً، تختتم الدراسة **بخاتمة** جامعة تلخص أبرز النتائج وتقدم مجموعة من التوصيات العملية والمحددة.

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

يُعَدُّ هذا المبحث حجر الزاوية في هذه الدراسة، حيث يؤسس للإطار المفاهيمي والقانوني الذي تقوم عليه منظومة الحكومة الإلكترونية في المملكة. فقبل الخوض في التطبيقات العملية، لا بد من بناء فهم راسخ للأسس النظرية التي شكّلت هذا التحول الرقمي، والمنظومة التشريعية التي تحكمه. ولتحقيق فهم عميق، ينطلق المبحث من استعراض ماهية الحكومة الإلكترونية وأسسها النظرية في مطلبه الأول، ثم ينتقل في مطلبه الثاني إلى تحليل المنظومة التشريعية التي تمثل الإطار الحاكم للحكومة الإلكترونية، من خلال فحص الأنظمة الأساسية وتشريعات حماية البيانات والأمن السيبراني، وتقييم أثر السياسات الوطنية ودور هيئة الحكومة الرقمية.

المطلب الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية وأسسها النظرية

يهدف هذا المطلب إلى بناء أساس نظري من خلال تفكيك مفهوم الحكومة الإلكترونية، وتوضيح أبعاده ومراحله وأهدافه الاستراتيجية في السياق السعودي. ولتحقيق ذلك، سينطلق من تتبع الجذور التاريخية لنشأة الحكومة الإلكترونية في المملكة، وتحديد إطارها المفاهيمي الدقيق. وبعد ذلك، سينتقل إلى تحليل مستويات النضج التي مرت بها الخدمات العامة في مسيرة تحولها الرقمي. وأخيرًا، سيربط المطلب كل هذه الجوانب النظرية بالغاية الاستراتيجية الكبرى، مبرزًا الأهمية المحورية للحكومة الإلكترونية كأداة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم الحكومة الإلكترونية

1. النشأة والمراحل الأولى للحكومة الإلكترونية في المملكة:

انطلقت مسيرة التحول نحو الحكومة الإلكترونية في المملكة مع مطلع الألفية الجديدة، حيث بدأت الجهات الحكومية في إنشاء بواباتها الإلكترونية. وشكل صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على خطة التعاملات الإلكترونية الحكومية وتأسيس برنامج "يسر" في عام 2005م، المنعطف الأهم في هذه المرحلة، حيث أرسى البرنامج الإطار التنظيمي والتقني لتسريع عملية التحول (العسكر، 2008).

2. الإطار المفاهيمي للإدارة العامة الرقمية وتمييزها عن الحكومة الإلكترونية:

يقتضي الفهم العميق للتحول الرقمي الحكومي التمييز بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والإدارة العامة الرقمية. وينصرف مفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل أساسي إلى استخدام التقنية في تقديم الخدمات والمعلومات للمستفيدين. بينما يشير مصطلح الإدارة العامة الرقمية إلى تحول أعمق وأشمل يؤثر في بنية العمليات الداخلية للجهات الحكومية ويعيد هيكلة الإجراءات (أبو زيد، 2019).

3. أهداف ومبادئ الحكومة الإلكترونية الحديثة:

تسعى الحكومة الإلكترونية في صورتها الحديثة إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز مجرد نقل الخدمات إلى الفضاء الرقمي. وتهدف بشكل أساسي إلى إعادة تصميم الخدمات لتكون متمحورة حول المستفيد، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة. وتقوم على مبادئ راسخة أهمها "الرقمية حسب التصميم" وتكامل الخدمات الحكومية، وضمان الأمن السيبراني وحماية الخصوصيةOECD) ، 2020).

ثانياً: مستويات التحول الرقمي للخدمات العامة

1. مستوى النشر والمعلومات: عرض المعلومات الحكومية إلكترونياً:

يمثل مستوى النشر والمعلومات المرحلة التأسيسية للتحول الرقمي، حيث تبادر الجهات الحكومية بإنشاء مواقع إلكترونية لعرض معلوماتها الأساسية وتوفير نماذج ورقية قابلة للتحميل (القحطاني وآخرون، 2012).

2. **المستوى التفاعلي: تمكين التواصل المبدئي بين المستفيد والجهة الحكومية:**

يرتقي المستوى التفاعلي بالخدمة الحكومية خطوة إلى الأمام من خلال فتح قنوات تواصل أولية، حيث يتيح للمستخدمين إمكانية التفاعل البسيط مع البوابة الرقمية، مثل استخدام محركات البحث أو إرسال الاستفسارات عبر البريد الإلكتروني (United Nations، 2014).

3. **مستوى التعاملات والتكامل: تقديم خدمات متكاملة وإتمام الإجراءات بشكل إلكتروني كامل:**

يصل التحول الرقمي إلى أعلى درجات نضجه في هذا المستوى، حيث تكتمل حلقة تقديم الخدمة إلكترونيا بشكل كامل. وتمكّن هذه المرحلة المستفيد من إتمام جميع الإجراءات عبر القنوات الرقمية، بدءا من تقديم الطلب وانتهاء بالدفع الإلكتروني واستلام المخرجات. ويتحقق التكامل التام عندما ترتبط أنظمة الجهات الحكومية المختلفة ببعضها (Hiller & Bélanger، 2002).

ثالثاً: أهمية الحكومة الإلكترونية في تحقيق رؤية 2030

1. **دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الأجهزة الحكومية:**

يُسهم التحول الرقمي بدور محوري في رفع كفاءة الأجهزة الحكومية من خلال إعادة هندسة الإجراءات وتقليص الاعتماد على التعاملات الورقية، مما يصب مباشرة في تحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني لتعزيز فعالية العمل الحكومي (المملكة العربية السعودية، 2016).

2. **أثر الحكومة الإلكترونية على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات:**

يُحسن تطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل ملموس من تنافسية بيئة الأعمال ويجعلها أكثر جذبا للاستثمارات. وتعمل المنصات الرقمية الموحدة على تبسيط الإجراءات الحكومية وتقليص الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري، وهو ما يعزز ترتيب المملكة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال (Martins & Veiga، 2018).

3. **مساهمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد:**

تُساهم الحكومة الإلكترونية مساهمة فعالة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة. وتؤدي أتمتة الإجراءات الحكومية إلى تقليص السلطة التقديرية للموظف، كما أن منصات مثل "اعتماد" للمنافسات والمشتريات الحكومية تضمن وضوح الإجراءات وتكافؤ الفرص (Al-Sudairy، 2017).

المطلب الثاني: المنظومة التشريعية للحكومة الإلكترونية في المملكة

يستلزم التحول الرقمي وجود إطار تشريعي متين يمنحه الشرعية والموثوقية. يأتي هذا المطلب ليسلط الضوء على هذه المنظومة في المملكة، محللاً مكوناتها الأساسية. وينطلق التحليل من الأنظمة الحاكمة التي تمنح الحجية القانونية للتعاملات الرقمية، ثم يتعمق في دراسة تشريعات حماية البيانات والأمن السيبراني، وأخيراً، يستعرض السياسات الوطنية ودور الجهات التنظيمية كهيئة الحكومة الرقمية.

أولاً: الأنظمة الحاكمة للتعاملات الرقمية

1. **نظام التعاملات الإلكترونية: تحليل القواعد المتعلقة بحجية السجلات والمستندات والتوقيع الإلكتروني.**

يُرسي نظام التعاملات الإلكترونية (المملكة العربية السعودية، 1428هـ) القاعدة القانونية اللازمة للاعتراف بالمعاملات الرقمية الحكومية. ويمنح النظام السجلات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الكاملة في الإثبات، مساويا بينها وبين المحررات التقليدية، وهو ما شكل حجر الزاوية الذي مكن الجهات الحكومية من التحول نحو تقديم خدمات متكاملة (الجوفان، 2011).

2. **نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية: تقييم دوره في توفير الحماية الجنائية للبيئة الرقمية الحكومية.**

يوفر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية سياجا من الحماية الجنائية للبيئة الرقمية الحكومية، من خلال تجريم الأفعال التي تستهدف البنية التحتية المعلوماتية أو البيانات الحكومية، وفرض عقوبات رادعة على جرائم مثل الدخول غير المشروع

وانتحال الصفة، مما يعزز الثقة في التعامل مع المنصات الحكومية (مصري، 2012).

3. **أنظمة أخرى ذات صلة (مثل نظام التجارة الإلكترونية وتأثيره غير المباشر).**

تُكمل أنظمة أخرى منظومة التشريعات الداعمة، ومنها نظام التجارة الإلكترونية الذي يؤثر بشكل غير مباشر على تفاعل المستفيدين مع الخدمات الحكومية، حيث يضع إطارا عاما لحقوق والتزامات أطراف التعامل الإلكتروني، مما يسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة الرقمية في المجتمع (البقمي، 2021).

ثانياً: تشريعات حماية البيانات والأمن السيبراني

1. **نظام حماية البيانات الشخصية: تقييم مدى فعاليته في حماية خصوصية المستفيدين من الخدمات الحكومية** :يُشكل نظام حماية البيانات الشخصية الإطار القانوني الأساسي لحماية خصوصية المستفيدين. ويضع النظام مجموعة من المبادئ والالتزامات على الجهات التي تجمع البيانات، حيث يؤكد على مبدأ مشروعية الجمع، ويشترط موافقة صاحب البيانات، ويمنحه حقوقا واضحة كالحق في العلم والوصول والتصحيح (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2023).
2. **دور الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في وضع ضوابط حماية المنصات الحكومية.**

تتولى الهيئة الوطنية للأمن السيبراني مهمة حماية الفضاء السيبراني للمملكة. وتضطلع الهيئة بوضع السياسات والضوابط والمعايير الملزمة لجميع الجهات الوطنية، ومن أبرزها "الضوابط الأساسية للأمن السيبراني" التي تفرض على الجهات الحكومية تطبيق أفضل الممارسات لتعزيز دفاعاتها (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2022).

3. **تقييم مدى كفاية هذه التشريعات لمواكبة التهديدات السيبرانية المتجددة والتقنيات الحديثة (كالذكاء الاصطناعي):** يثير التطور المتسارع للتقنيات الحديثة تساؤلات حول مدى كفاية الإطار التشريعي الحالي. وتفرض هذه التقنيات تحديات قانونية تتعلق بالمسؤولية عن قرارات الأنظمة الذكية، وقواعد جمع ومعالجة البيانات،

والحماية من التهديدات المتقدمة، مما يستدعي ضرورة التقييم المستمر للتشريعات وتطويرها (Aljehani & Al Nawees، 2025).

ثالثاً: السياسات والاستراتيجيات الوطنية الداعمة

1. **سياسة الاقتصاد الرقمي واستراتيجية التحول الرقمي الوطني.**

تُحدد سياسة الاقتصاد الرقمي التوجه الاستراتيجي للمملكة نحو بناء اقتصاد قائم على الابتكار. وتعمل استراتيجية التحول الرقمي الوطني على ترجمة هذه السياسة إلى خطط تنفيذية ومؤشرات أداء واضحة للقطاع الحكومي، بما يضمن مواءمة جميع الجهود مع طموحات رؤية 2030 (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2020).

2. **دور هيئة الحكومة الرقمية في تنظيم وتكامل الأعمال الرقمية الحكومية.**

تضطلع هيئة الحكومة الرقمية بدور المنظم والمرجع الوطني لكل ما يتعلق بشؤون الحكومة الرقمية. وتعمل الهيئة على إصدار اللوائح والمعايير التي تحكم تطوير وتشغيل المنصات الحكومية، وتهدف إلى تحقيق التكامل والترابط بين الخدمات الرقمية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2021).

3. **تقييم أثر هذه السياسات على تطوير الإطار القانوني وتوحيد المعايير بين الجهات.**

يُسهم وجود هذه السياسات العليا ودور هيئة الحكومة الرقمية في دفع عجلة تطوير الإطار القانوني وتوحيد المعايير. ويؤدي هذا التوجه إلى تجنب الشتات التنظيمي والازدواجية، ويضمن التزام جميع المنصات الحكومية بمعايير موحدة للأمن السيبراني وحماية البيانات، مما يعزز بناء بيئة رقمية حكومية متناغمة (Hasan et al.، 2024).

المبحث الثاني

التطبيقات العملية والتحديات القانونية للحكومة الإلكترونية وأثرها على الخدمات العامة

ينتقل هذا المبحث من الإطار النظري إلى ميدان التطبيق العملي لقياس الأثر الفعلي للحكومة الإلكترونية على جودة الخدمات العامة. فبعد استعراض الأسس القانونية، يأتي الدور لتقييم التجربة على أرض الواقع. ويخوض المبحث في مطلبه الأول في دراسة أبرز التطبيقات التي تجسد النجاح الرقمي، ولكنه في الوقت ذاته لا يغفل عن استجلاء التحديات القانونية المعقدة. وبعد تشخيص الواقع، ينطلق المبحث في مطلبه الثاني نحو استشراف المستقبل، حيث يستعرض ضمانات الجودة، ويستلهم الدروس من تجارب دولية، ليخلص إلى تقديم رؤية متكاملة لتطوير إطار تنظيمي مستقبلي.

المطلب الأول: التطبيقات الرائدة والتحديات القانونية للحكومة الإلكترونية

يهدف هذا المطلب إلى تقديم صورة واقعية ومتوازنة، من خلال استعراض أبرز التطبيقات الرائدة التي تجسد النجاح الرقمي في المملكة، وفي المقابل، يغوص في تحليل التحديات القانونية التي أفرزها هذا التحول. يبدأ المطلب باستعراض نماذج لمنصات ناجحة لتقييم دورها في تحسين الكفاءة، ثم ينتقل للكشف عن التحديات المتعلقة بحجية التعاملات الرقمية والفجوة الرقمية. وأخيراً، يتناول إحدى أكثر القضايا تعقيداً، وهي تحديد المسؤولية القانونية عن أخطاء الأنظمة الإلكترونية.

أولاً: المنصات والتطبيقات الحكومية الرقمية

1. **منصة "أبشر": تقييم الأثر القانوني والإداري على جودة الخدمات المدنية والأمنية.**

تُحدث منصة "أبشر" التابعة لوزارة الداخلية نقلة نوعية في تقديم الخدمات المدنية والأمنية، حيث أسهمت في تبسيط الإجراءات وتقليص الحاجة لمراجعة المقرات الأمنية. ويتمثل أثرها القانوني في كونها أصبحت قناة معتمدة لإصدار وثائق رسمية وتنفيذ إجراءات نظامية تستمد حجيتها من الربط المباشر مع قواعد البيانات الوطنية وتفعيل الهوية الرقمية (العنزي، 2020).

2. **منصة "نافذ" و"ناجز": تحليل أثرهما على تيسير الخدمات العدلية والقضائية.**

تُسهم منصتا "نافذ" و"ناجز" اللتان أطلقتهما وزارة العدل في إحداث تحول جذري في تيسير الوصول للخدمات العدلية. فقد عملت بوابة "ناجز" على توحيد أكثر من 150 خدمة عدلية تحت مظلة رقمية واحدة. وفي سياق متصل، أدت منصة "نافذ" إلى تسريع إجراءات التنفيذ من خلال أتمتة إصدار السندات التنفيذية، مما منحها قوة تنفيذية مباشرة (الشهري، 2022).

3. **منصات أخرى (مثل "إيجار"، "صحة"، "اعتماد"): تقييم دورها في تحسين كفاءة الخدمات في قطاعات محددة** :تؤدي منصات قطاعية أخرى دورا حيويا في تحسين كفاءة الخدمات. فقد نجحت منصة "إيجار" في تنظيم قطاع الإيجار العقاري، ويسرت منصة "صحة" الوصول لخدمات الرعاية الصحية، بينما أسهمت منصة "اعتماد" في رفع مستوى الشفافية في المنافسات والمشتريات الحكوميةKPMG) ، 2021).

ثانياً: التحديات القانونية في تطبيق الحكومة الإلكترونية

1. **إشكاليات الاعتراف القانوني الكامل بالتوقيع الإلكتروني وحجية المستندات الرقمية في كافة التعاملات.**

رغم أن نظام التعاملات الإلكترونية أقر بالحجية الكاملة للمحررات الإلكترونية، إلا أن بعض الممارسات العملية قد تظل تتطلب تقديم أصول ورقية، خاصة في المعاملات ذات الأهمية الكبيرة، مما يخلق نوعا من عدم اليقين القانوني ويعيق مسار التحول الشامل (الشمري وأبو الحسن، 2025).

2. **تحدي الفجوة الرقمية وضمان الوصول العادل للخدمات لجميع فئات المجتمع.**

يُبرز التحول الرقمي تحدي الفجوة الرقمية. فهناك شرائح مجتمعية، ككبار السن أو سكان المناطق النائية، قد تواجه صعوبات في التعامل مع المنصات الرقمية، الأمر الذي يستدعي ضرورة توفير قنوات بديلة وميسرة لضمان عدم تحول التقنية إلى أداة إقصاء(Al-Saggaf، 2007; Al-Zahrani & Al-Shehri، 2021).

3. **إشكالية تنازع الاختصاص وتكامل البيانات بين الجهات الحكومية المختلفة**

عندما تعتمد خدمة رقمية موحدة على بيانات من مصادر متعددة، يثور التساؤل حول تحديد الجهة المسؤولة قانونا عن صحة هذه البيانات وعن الأضرار التي قد تنشأ عن خطأ فيها، مما يتطلب وجود أطر قانونية واضحة لإدارة البيانات المشتركة وتحديد المسؤوليات.(Dwivedi et al.، 2019).

ثالثاً: المسؤولية القانونية عن أخطاء الأنظمة الإلكترونية

1. **تحديد طبيعة المسؤولية (تقصيرية أم عقدية) عن الأضرار الناشئة عن الخدمات الرقمية.**

يُثير تحديد طبيعة المسؤولية جدلاً فقهياً، فالعلاقة بين المستفيد والجهة الحكومية لا ترقى إلى عقد إداري، مما يدفع إلى تكييفها كمسؤولية تقصيرية قائمة على خطأ مفترض من جانب الإدارة في تنظيم وتشغيل المرفق العام الرقمي (الحلو، 2008).

2. **صعوبات إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية في البيئة الرقمية.**

تُواجه دعاوى المسؤولية عن أخطاء الأنظمة تحديات إثباتية كبيرة، إذ يقع على عاتق المتضرر عبء إثبات الخطأ في عمل النظام، وهو أمر شبه مستحيل لغير المختص، فضلاً عن صعوبة إثبات علاقة السببية المباشرة بين الخطأ التقني والضرر (حجازي، 2002).

3. **تحديد الجهة المسؤولة عن التعويض (الجهة الحكومية، المطور التقني، المشغل).**

تتعقد مسألة تحديد الجهة المسؤولة عن التعويض بسبب تعدد الأطراف المتداخلة، فهل تقع المسؤولية على الجهة الحكومية، أم المطور التقني، أم مشغل مركز البيانات، مما يؤدي إلى تشتيت المسؤولية وصعوبة مطالبة المتضرر بحقه (حسونة، 2022؛ بدر الدين، 2019).

المطلب الثاني: ضمانات الجودة والآفاق المستقبلية لتطوير الإطار القانوني

ينتقل البحث في هذا المطلب إلى استشراف آفاق المستقبل ووضع خارطة طريق لتطوير الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية. وينطلق هذا المطلب من التركيز على حماية حقوق

المستفيدين، ثم يوسع نطاق الرؤية من خلال دراسة مقارنة لتجارب دولية رائدة، ليخلص في نهايته إلى تقديم مقترحات عملية نحو صياغة إطار تنظيمي متكامل ومستقبلي.

أولاً: ضمانات حماية حقوق المستفيدين في البيئة الرقمية

1. **آليات تطبيق مبدأ "الخصوصية بالتصميم (Privacy by Design) "في المنصات الحكومية.**

يستدعي تطبيق هذا المبدأ أن تدمج الجهات الحكومية متطلبات حماية البيانات في جميع مراحل تصميم وتطوير المنصات الرقمية. ويتحقق ذلك من خلال تبني ممارسات تهدف إلى تقليل كمية البيانات المجمعة، وتشفيرها، وإعطاء المستفيدين تحكما واضحا في معلوماتهم، وجعل إعدادات الخصوصية الأكثر صرامة هي الخيار الافتراضي(Cavoukian ،.(2011

2. **تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة الرقمية.**

تُعزز الإدارة الرقمية من الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة المعلومات والإجراءات الحكومية للعموم إلكترونياً. وتدعم بوابات البيانات الحكومية المفتوحة هذا التوجه من خلال نشر مجموعات البيانات الحكومية غير الشخصية، مما يمكن الباحثين والمجتمع المدني من مراقبة أداء الأجهزة الحكومية وتحليله (Setyarto et al.، 2025).

3. **تطوير آليات فعالة لقياس رضا المستفيدين وتقديم الشكاوى ومعالجتها.**

يتطلب ضمان جودة الخدمات الرقمية تطوير آليات فعالة لقياس رضا المستفيدين وتلقي شكاواهم ومعالجتها. وتتجاوز هذه الآليات مجرد توفير نماذج إلكترونية للشكوى، لتشمل تحليل البيانات الناتجة عنها واستخدامها كمدخلات أساسية في عمليات إعادة تصميم الخدمات وتحسينها.(Prasetyo et al ،.(2024

ثانياً: دراسة مقارنة لتجارب دولية رائدة

1. **تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تكامل الخدمات الحكومية.**

تقدم تجربة الإمارات نموذجاً متقدماً في تكامل الخدمات الحكومية، حيث ارتكزت استراتيجيتها على مبدأ "الخدمة الموحدة" التي تهدف إلى تقديم باقات خدمات متكاملة للمستفيدين بناء على أحداث حياتهم، مثل باقة "مبروك ما ياك". وتعتمد هذه التجربة على بنية تحتية تقنية متطورة وهوية رقمية موحدةKarmakar) ، 2014).

2. **تجربة إستونيا كنموذج للمجتمع الرقمي المتكامل.**

تُجسد تجربة إستونيا نموذجاً فريداً للمجتمع الرقمي المتكامل الذي يقوم على مبدأ "المرة الواحدة"، حيث لا يحق للجهات الحكومية أن تطلب من المستفيد بيانات سبق تقديمها. وتعتمد المنظومة على منصة "X-Road" لتبادل البيانات بشكل آمن، وعلى بطاقة الهوية الرقمية الإلزامية التي تعد مفتاح الوصول لكافة الخدمات (Kattel & Mergel، 2019).

3. **تجربة سنغافورة في بناء الحكومة الذكية والدروس المستفادة للمملكة**

تتبنى سنغافورة رؤية طموحة لبناء "أمة ذكية"، حيث تسعى لتوظيف التقنيات المتقدمة لتحسين جودة الحياة. وتعتمد الاستراتيجية على منصات وطنية مثل "SingPass"للهوية الرقمية، وعلى جمع البيانات لتقديم خدمات استباقية وتوقع احتياجات السكان، وصياغة سياسات عامة مبنية على الأدلةSipahi & Saayi) ، 2024).

ثالثاً: نحو إطار تنظيمي متكامل ومستقبلي

1. **مقترح لتحديث التشريعات الحالية لمواكبة المستجدات التقنية(Blockchain ،IoT ، AI).**

يتطلب بناء إطار تنظيمي مستقبلي تحديثا استباقيا للتشريعات. ويستدعي ذلك تعديل نظام التعاملات الإلكترونية ليعالج حجية العقود الذكية، ووضع قواعد للمسؤولية القانونية عن قرارات أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتنظيم مسائل ملكية

البيانات وخصوصيتها في بيئة إنترنت الأشياء، بهدف توفير اليقين القانوني اللازم (الغملاس، 2021).

2. **توصيات لتعزيز التكامل والترابط التشريعي والتقني بين الجهات الحكومية.**

يستلزم تعزيز التكامل الحكومي تحقيق ترابط تشريعي يزيل العوائق أمام تبادل البيانات. ويوصى بإنشاء إطار قانوني موحد لإدارة البيانات الحكومية، يحدد المسؤوليات، وينشئ منصة تبادل بيانات مركزية، مع منح هيئة الحكومة الرقمية صلاحيات أوسع لفرض المعايير التقنية(Al-Nuaim ،.(2011

3. **أهمية بناء القدرات البشرية المتخصصة في الجوانب القانونية والتقنية للأمن السيبراني**

يُعد بناء القدرات البشرية المتخصصة الركيزة الأساسية لنجاح أي منظومة. وتبرز أهمية الاستثمار في برامج تعليمية وتدريبية متقدمة لتأهيل جيل جديد من الخبراء القادرين على الجمع بين المعرفة القانونية والخبرة التقنية، لتمكينهم من فهم التهديدات السيبرانية المعقدة وتطوير تشريعات مرنة(Quadri & Khan ،.(2019

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التحليلية، يتضح بجلاء أن مسيرة التحول الرقمي الحكومي في المملكة العربية السعودية تمثل رحلة طموحة ذات أبعاد متداخلة. لقد كشفت الدراسة عن وجود بنية تشريعية وتنظيمية راسخة، مهدت الطريق لإنجازات عملية ملموسة. غير أن هذا التقدم المتسارع لم يكن بمعزل عن التحديات القانونية العميقة التي أفرزها الفضاء الرقمي. إن الموازنة الدقيقة بين تسريع وتيرة الابتكار التقني وتطوير إطار قانوني مرن ومستجيب، يستلهم من أفضل الممارسات العالمية، ويضع حماية حقوق المستفيدين في صميمه، تظل هي الضمانة الأساسية للانتقال بالتجربة السعودية من مرحلة الحكومة الإلكترونية الفعالة إلى نموذج الحكومة الرقمية الذكية والمتكاملة التي تنشدها رؤية 2030.

أولاً: النتائج:

1. حققت المملكة قفزات نوعية في التحول الرقمي الحكومي، مدفوعة برؤية 2030، مما أدى إلى بناء بنية تحتية رقمية ناضجة.
2. يوجد إطار قانوني أساسي متمثل في أنظمة محورية (التعاملات الإلكترونية، مكافحة الجرائم المعلوماتية، حماية البيانات)، ودور فاعل لجهات تنظيمية (هيئة الأمن السيبراني، هيئة الحكومة الرقمية).
3. أحدثت المنصات الرائدة ("أبشر"، "ناجز"، "اعتماد") أثراً إيجابياً مباشراً على جودة الخدمات العامة، ورفعت الكفاءة والشفافية.
4. توجد فجوة متنامية بين وتيرة التطور التقني المتسارع وقدرة المنظومة التشريعية الحالية على مواكبتها، فالأنظمة القائمة لم تُصمم للتعامل مع الإشكاليات التي تثيرها التقنيات الجديدة.
5. لا تزال هناك تحديات قانونية قائمة، أبرزها: عدم اليقين في حجية الإثبات الرقمي في بعض التعاملات، وغموض في تحديد المسؤولية القانونية عن أخطاء الأنظمة، وتحديات الفجوة الرقمية، وصعوبات تتعلق بتكامل البيانات بين الجهات الحكومية.

ثانياً: التوصيات:

أولاً: على المستوى التشريعي:

1. إصدار "قانون إطاري للحكومة الإلكترونية" لتوحيد القواعد والمبادئ الحاكمة للتحول الرقمي.
2. تحديث نظام التعاملات الإلكترونية بشكل عاجل، ليشمل ويعالج التقنيات الناشئة مثل العقود الذكية (Blockchain) والذكاء الاصطناعي.(AI)
3. تعزيز النصوص النظامية المتعلقة بالمسؤولية القانونية عن أخطاء الأنظمة الإلكترونية، وتحديد طبيعتها والجهة المسؤولة عن التعويض بشكل واضح.

ثانياً: على المستوى التنظيمي والتنفيذي:

1. تبني مبدأ "الخصوصية بالتصميم (Privacy by Design) "وجعله متطلباً إلزامياً في كافة المشاريع الرقمية الحكومية.
2. تطوير آليات الرقابة على جودة الخدمات الإلكترونية، مع الاستمرار في تطبيق ضوابط الأمن السيبراني.
3. تصميم برامج تدريبية متخصصة لبناء القدرات القانونية والتقنية للعاملين في القطاع الحكومي.

ثالثاً: على المستوى القضائي والبحثي:

1. تنظيم برامج متخصصة لتطوير قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة في التعامل مع المنازعات الرقمية.
2. تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات القانونية المتخصصة التي تبحث في إشكاليات التقنيات الناشئة وتطبيقاتها في العمل الحكومي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو زيد، محمد عبد الحميد. (2019). الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية: دراسة مقارنة. *مجلة الحقوق الكويتية*، (3)، 45-78.
2. البقمي، عائض بن سلطان .(2021) .*التجارة الإلكترونية في النظام السعودي دراسة مقارنة*)ط. 2). دار حافظ للنشر والتوزيع.
3. الجوفان، ناصر بن محمد .(2011) .*النظام القانوني للعقود الإلكترونية: دراسة مقارنة* . معهد الإدارة العامة.
4. الحلو، ماجد راغب .(2008) .*القضاء الإداري* .دار الجامعة الجديدة.
5. الشهري، محمد بن عبد الله. (2022). التحول الرقمي في القطاع العدلي السعودي وأثره على تحقيق العدالة الناجزة: بوابة ناجز نموذجا .*مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، *36*(2)، 209-230.
6. الشمري، نايف بن صعفق منيف؛ وأبو الحسن، الخاتم بن عبد الرحمن. (2025). الإثبات الرقمي فقها ونظاما .*مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، *11*(2)، 574-644.
7. العسكر، عبد الله بن عبد العزيز .(2008) .*الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات* .معهد الإدارة العامة.
8. العمرين، خالد بن عبد العزيز .(2015) .*شرح نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي* . مطابع جامعة الملك سعود.
9. العنزي، طامي محسن. (2020). دور خدمة الحكومة الإلكترونية "أبشر" في تحسين جودة حياة المواطنين السعوديين .*المجلة الدولية للعلوم والتقنية المتقدمة*، *29*(5)، 1538-1545.
10. الغملاس، عبدالله بن عبدالعزيز. (2021). نحو إطار قانوني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية: التحديات والفرص .*مجلة الحقوق*، *45*(3)، 305-348.

11. القحطاني، سالم بن سعيد، وآخرون .(2012) .*الإدارة الإلكترونية: مفاهيم وتطبيقات* . مكتبة الملك فهد الوطنية.

12. المملكة العربية السعودية. (1428هـ) .*نظام التعاملات الإلكترونية*) .مرسوم ملكي رقم م/ 18.(المملكة العربية السعودية .(2016) .*برنامج التحول الوطني: وثيقة البرنامج* .مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

13. المملكة العربية السعودية .(2016) .*رؤية السعودية 2030* .مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

14. بدر الدين، هشام عبد السيد الصافي محمد. (2019). النظام القانوني لمسئولية الدولة عن إدارة مرافقها إلكترونيا .*مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة*، (31)، 9-34.

15. حجازي، عبد الفتاح بيومي .(2002) .*النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية* .دار الفكر الجامعي.

16. حسونة، محمد علي. (2022). مسئولية الإدارة عن الأضرار الإلكترونية .*مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، *34*(39)، 965-1059.

17. *الحكومة الرقمية السعودية تُعلن نتائج مؤشر نضج التجربة الرقمية لعام 2025م* . 2025)، 9 أغسطس). مجلة سيدتي https://www.sayidaty.net/node/1817399 .

18. مصري، عبدالصبور عبدالقوي علي .(2012) .*نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ميزان التحليل الفقهي* .دار حافظ للنشر والتوزيع.

19. *منصة أبشر تتصدر المركز الأول بين المنصات الوطنية في تقرير هيئة الحكومة الرقمية لعام 2025* (2025 .، 7 أغسطس). الصباح العربي https://www.sabaharabi.com/678237 .

20. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات .(2020) .*سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية*.

21. ويكيبيديا. (2021، 9 مارس) .*هيئة الحكومة الرقمية*/https://ar.wikipedia.org/wiki/هيئة_الحكومة_الرقمية.

22. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .(2021) .*تنظيم هيئة الحكومة الرقمية*- https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/cb98b088-6d6f-41a7-8633-acfc00b6db02/1 .

23. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي .(2023) .*اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية*.

24. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني .(2022) .*الضوابط الأساسية للأمن السيبراني*. المنصة الوطنية. (2025، 9 أغسطس) .*استراتيجية الحكومة الرقمية* https://my.gov.sa/ar/content/digital-strategy .

25. المنصة الوطنية. (2025، 9 أغسطس) .*التحول الرقمي* https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation/ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Al-Nuaim ،H. (2011). An evaluation framework for Saudi e-government. Journal of e-Government Studies and Best Practices2011 ،(1).12-1 ،

2. Al-Saggaf ،Y. (2007). The digital divide within the digital community in Saudi Arabia. In Information technology and social justice (pp. 262-282). IGI Global Scientific Publishing.

3. Al-Sudairy ،M. A. T. (2017). Governance Reform in Saudi Arabia: A Case Study of the National Anti-Corruption Commission (Nazaha). Middle East Policy ، 24(1).135-120 ،

4. Al-Zahrani ،S. ،& Al-Shehri ،N. (2021). The Digital Divide in Saudi Arabia: Causes ،Consequences ،and Policy Implications. Telematics and Informatics ، .101487 ،56

5. Aljehani ،N. M. ،& Al Nawees ،F. E. (2025). The current state ،challenges ،and future directions of artificial intelligence in healthcare in Saudi Arabia :

6. systematic review. Frontiers in Artificial Intelligence.44-14 ،8 ،

7. Cavoukian ،A. (2011). Privacy by Design: The 7 Foundational Principles. Information and Privacy Commissioner of Ontario ،Canada.

8. Digital Watch Observatory. (2024 ،October 23). Digital Government Strategy 2023-2030. https://dig.watch/resource/digital-government-strategy-2023-2030

9. Dwivedi ،Y. K. ،et al. (2019). Re-examining the Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT): Towards a Revised Theoretical Model. Information Systems Frontiers21 ،(3).734-719 ،

10. Hasan ،A. ،Alenazy ،A. A. ،Habib ،S. ،& Husain ،S. (2024). Examining the drivers and barriers to adoption of e-government services in Saudi Arabia. Journal of Innovative Digital Transformation1 ،(2).157-139 ،

11. Hiller ،J. S. ،& Bélanger ،F. (2002). The Stages of E-Government Development: A Proposed Model. Communications of the Association for Information Systems ، ،8Article 1.

12. Karmakar ،A. (2014). E-governance and its role in infrastructure services of UAE ، case study—Dubai. In E-governance for smart cities (pp. 81-97). Springer Singapore.
13. Kattel ،R. ،& Mergel ،I. (2019). Estonia's digital transformation: Mission mystique and the hiding hand. UCL Institute for Innovation and Public Purpose.
14. KPMG. (2021). Digital Transformation in Saudi Arabia: The Journey Towards Vision 2030. KPMG Professional Services.
15. Martins ،J. ،& Veiga ،L. (2018 ،April). Electronic government and the ease of doing business. In Proceedings of the 11th International Conference on Theory and Practice of Electronic Governance (pp. 584-587).
16. OECD. (2020). Digital Government Review of Saudi Arabia: Towards Digital Transformation in the Public Sector. OECD Publishing.
17. Prasetyo ،B. ،et al. (2024). Citizen-Centric Approaches to E-Government for Improving Public Service Delivery. The Journal of Academic Science1 ،(7) ، .867-858
18. Quadri ،A. ،& Khan ،M. K. (2019 ،January). Cybersecurity challenges of the Kingdom of Saudi Arabia.
19. Setyarto ،D. B. ،et al. (2025). The role of e-government in increasing transparency and accountability of public administration in the digital era. Edelweiss Applied Science and Technology9 ،(2).1783-1771 ،
20. Sipahi ،E. B. ،& Saayi ،Z. (2024). The world's first "Smart Nation" vision: the case of Singapore. Smart Cities and Regional Development (SCRD) Journal8 ،(1) ، .58-41
21. United Nations. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want .
22. United Nations Department of Economic and Social Affairs.
Vision 2030 in Saudi Arabia: A Shift to Digital Governance. (2025 ،February 7). Convene. https://www.azeusconvene.com/articles/vision-2030-and-digital-governance-in-saudi-arabia